

السيد محمود القاهري

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء والسادة كتاب الدولة،

السيد رئيس الحكومة سوف أخالف العادة بدوري، ولن أتحدث عن التنمية لأن حكومتكم الموقرة قامت بالواجب تجاه جهة القصرين وقامت بمبدأ التمييز الإيجابي وإعطاء الولاية المكانة اللازمة وهي الولاية رقم 24 والأخيرة في التنمية، هذا ما أخذناه من حكومتكم السيد الوزير، وهذا يتبين من خلال الكتيّب الذي يحتوي على المشاريع الكبرى الموجودة في كامل البلاد وقد استثنى السيد رئيس الجمهورية ولاية القصرين، فهكذا نطّيق مبدأ التمييز الإيجابي وهكذا يمكننا إنقاذ آخر ولاية في الجمهورية من ناحية التنمية.

شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا لحكومتكم على هذا الإنجاز العظيم، يمثل هذا البرنامج سيتعمق الجرح وسيزيد الاحتقان أكثر مما هو عليه " القصرين لها ربي".

بطبعنا لا يمكننا أن نذهب إلى البعيد في ظل غياب استراتيجية واضحة وفي ظل غياب كاتب عام ولاية وغياب معتمدين لأكثر من سنة وفي ظل غياب 16 رئيس دائرة بمركز ولاية القصرين وإلى غير ذلك...

السيد رئيس الحكومة، وعدتتنا يوم 8 مارس 2017 خلال لقائنا كنواب الجهة مع سيادتكم أنكم ستزورون القصرين خلال شهر وقد مرّت الآن سنة كاملة ولم تشرّفونا بحضوركم رغم أنكم قمتم بعدديد الزيارات لبقيّة الجهات الأخرى.

سيدي الكريم، إن لم ترغبوا في زيارتنا وتشرّفونا بحضوركم، على الأقل أعلنوا عن القرارات المجددة لمشاريع معطلة عن الإنجاز.

أتساءل سيدي الكريم، عن الحرب عن الفساد والتي نساندكم فيها مساندة مطلقة، أما أن تحيد عن مسارها وتصبح تصفية حسابات فهذا ما لا نقبله، وما نلاحظه أن هذه الحرب والتي أعلنتموها تحت غطاء حالة الطوارئ شملت اثنين من أبناء الجهة وهما السيد علي الشريبي الذي نعرف أنه ليس له أي علاقة لا بالإرهاب ولا بتمويله. وكذلك السيد محمد الناجم الغرلسي وزير الداخلية السابق والسفير فوق الرتبة، ونعرف هذا الرجل معرفة جيدة فهو نظيف نظافة اليد وقد تصرف بصفته كوزير داخلية ولا أتصور أن وزير داخلية سينسّق مع أطراف أجنبية دون علم السيد رئيس الجمهورية أو السيد رئيس الحكومة.

وهنا فالكلام المتداول عن السيد الناجم الغرلسي يمكن أن يحصل لأي وزير موجود يتصرف بإرادته كوزير. ولذا فقد تصرف مع دولة شقيقة لإنقاذ تونس وأنتم على معرفة بالملف. ونحن نريد استفسارات في هذا الموضوع، قدّموا لنا إيضاحات حول موضوع السيد ناجم الغرلسي وما هي التهمة الموجهة إليه؟ هل أن من قام بدوره كأحسن ما يكون يصبح متأمرا على أمن الدولة؟ سيدي رئيس الحكومة، هذا غير مقبول.

أما فيما يتعلق بقطاع الحضائر فقد ظل هاجسا وكابوسا لسنوات وقد أن الأوان لتسوية هذا الملف الذي ظلّ معقدا جدا والحل موجود بيد رئاسة الحكومة، هنالك أعوان وعملة من الحضائر تم إيقافهم عن العمل بتعلة أن لديهم منافع أخرى، وكان من الأفضل أن لا يقع إيقافهم، على الأقل أن يقع تخييرهم بين

أقول لكم السيد الرئيس الحكومة، هؤلاء يتحملون مسؤوليتهم يريدون مسحه في القانون الانتخابي، فالانتخابات جرت وفق قانون معين أعطى الأغلبية، واليوم مرت أربع سنوات من الفشل، إذا اعترفنا وفق ما قال السيد رئيس الحكومة نفسه أن هناك فشلا في مجالات عدة ومظاهرها من التضخم المالي، سقوط الدينار، العجز التجاري وكل ما تحدثنا عنه.

في رأي السيد رئيس الحكومة أن القانون الانتخابي غير مسؤول وليست لديه أية مسؤولية بل بالعكس القانون الانتخابي الذي سيروج له سيقصي الحساسيات السياسية التي ناضلت في تونس لأن هؤلاء الذين أتوا إلى الحكومة والذين يمسكون رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب جزء كبير منهم لم يناضل تاريخيا ولم يكن له أي دور في العملية السياسية من أجل إنقاذ البلاد لتصل هذه البلاد مشتركة، العيش فيها للجميع، يريدون أن يقوموا بقانون انتخابي جديد ليكون صوتا واحدا نشازا إما حزبا واحدا كبيرا ومعه حزب كرتوني يصفق له أو حزبان كبيران موجودة في البرلمان فقط وتشكل الحكومة ولا معارضات ولا أفكار نيرة ولا اختلاف ولا تعدد ولا تنوع ولا تداول ولا أي شكل من أشكال الديمقراطية وقواعدها الرئيسية، التي من المفروض أن تكون موجودة لذلك يريدون مسحها في القانون الانتخابي ويتم تغييره.

من المفروض أن يتحمل رئيس الجمهورية المسؤولية ويقول نحن فشلنا في منظومتنا السياسية وأحزاب حكمتنا وبرامجنا التي قدمناها وتعييناتنا وتسمياتنا وفشل وزاراؤها ولنقيم تقييما موضوعيا أمام الشعب ونتجاوز إذا أردنا النهوض بهذه البلاد نهوضا حقيقيا.

السيد رئيس الحكومة، أريد أن أحدثك في بعض النقاط، أريد أن أحدثك عن القرار الذي اتخذتموه في شأن المهاجرين فهذا قرار جائر، موضوع FCR ولمدة سنة لا يبيع السيارة فهذا ليس من حقكم فإنه يناضل عليه مليون و300 ألف تونسي موجودون في أوروبا وأمريكا ويأتي بسيارة ليبيها أو يستثمرها ف les concessionnaires للسيارات يفرضون عليك الحيتان الكبيرة لتلغي هذا الحق وفي نهاية الأمر يوردون بالعملة الصعبة، بينما المواطن الذي يعيش في أوروبا أو فرنسا وأمريكا يعيش هناك ويقتنها بالعملة الصعبة ويأتي بها إلى هنا فهي ليست نزيفا لموارد الدولة بل نزيفا لموارده الخاصة، فحتى هذا الحق حرمتهم منه، مليون و300 ألف كان من الممكن أن يكونوا أكبر سند لتونس لو تم التعامل معهم بطريقة إيجابية.

أريد أن أحدثك السيد رئيس الحكومة على قضية عقود الملاحات التي يجب مراجعتها وهناك أحزاب سياسية موجودة معنا في كتلتنا نهوك إلى ضرورة مراجعة العقد الآن ولكن إلى حد الآن لم تتخذ الحكومة أي موقف، وهذه فضيحة في تاريخ تونس ما زال الهكتار يؤجر بفرنك فرنسي في السنة الواحدة، لا نستطيع أن نقارن بين الملح والبتروال والفسفاط، فالفسفاط عند الدولة التونسية لكن الملح والبتروال عند شركات أجنبية يجب أن تراجع العقود لتستفيد تونس من هذه الثروات نحن لا نستفيد منهم، لنا 7000 مليار ديون للقباضات المالية عند أصحاب الأعمال ورجال الأعمال لا يعيدونها ...

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد محمود القاهري، خمس دقائق.

المنفعة الأخرى أو البقاء في الحضائر. كذلك من ناهزوا من العمر 60 سنة ووقع إيقافهم، نتساءل لماذا لم تصرف لهم منحة الشيخوخة التي قررتوها بمعية الاتحاد العام التونسي للشغل؟ أرجو النظر في هذا الموضوع بأكثر جدية.

التساؤل الأخير حول مسألة استمرار اللجوء للاقتراض والتداين في كل المناسبات والبرامج، علما وأن حكومتكم حين قدمت ميزانية الدولة بما تضمنته من سنّ أعباء ضريبية على الأجراء وغيرهم تعللت في ذلك وبررته بإقرار الحكومة ضرورة التوقف عن التداين الذي أثقل كاهل الدولة وأصبح غير مقبول.

ساعدونا على فهم هذه المسألة، فقد أصبح مجلس نواب الشعب...

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيدة هاجر بن الشيخ أحمد، لديك خمس دقائق.

قبل ذلك سأتلو عليكم القائمة للسيدات والسادة الآتي ذكرهم: كريم الهلالي وزهير المغزاوي وألفة السكري الشريف وحسن العماري والحبيب خضر ونادية زعفر ومراد الحمادي وعماد الداهي وكمال الهراغي وسهير ديلو ووليد الجلاد وفريدة العبيدي وطارق الفتيتي وليلى الوسلاتي بوضاح ويوسف الجويني وجميلة الجويني وهدي سليم وزينب البراهمي وفتحي الشامخي وراضية التومي وريم الثايري وماهر المديوب ودرة اليعقوبي ولخضر بلهوشات ونورالدين بن عاشور وناجي الجمل وسماح دمي ومحمد محسن سوداني ومروان فلفل وإيمان بن محمد وعبد المؤمن بلعانس والزهير الرجعي وإبراهيم بنسعيد وفتحي العيادي وهالة عمران ومحمد زريق وأسماء أبو الهناء وبسمة الجبالي ومباركة عواينية ولطيفة الجبالي ومبروك الحرزي وجميلة ديش وألفة الجويني والبشير الخليلي وبشرى بلحاج حميدة ورمزي بن فرج وياسين العياري ومحمد بن سالم ومحمد الفاضل بن عمران وسناء مرسي ورضا دلاعي والهادي صولة ونوال طياش والبشير اللزام وعبد الوهاب الورفلي ومحمد المحجوب وتوفيق الجمعي وابتهاج بن هلال وهالة الحامي ومحمد رمزي خميس وسامي الفطناسي وعبير عبدللي وشهيدة فرج وأميرة زكاوي ومنية إبراهيم وإكرام مولاوي ومحجوبة بنضيف الله والزهرة إدريس وأحمد المشرقي وشاكر عيادي والحسين الحرزي وعصام الماطوسي وعبد اللطيف المكي ولمايا الديردي وعامر العريض ورضا الزغندي وصفية خلفي وعماد أولاد جبريل ورايحة بن حسين ومحمد بنصوف ومصطفى بن أحمد وريم محجوب ومحمد الأمين كحلول وسامية عبو وشفيق العيادي وحسونة الناصفي وسفيان طوبال ونور الدين البحيري.

الكلمة الآن للسيدة هاجر.

بقي لدينا سبع ساعات ونصف نقاش عام، سوف نرفع الجلسة على الساعة الواحدة ونستأنفها على الساعة الثانية والنصف.

نكمل تدخل السيدة هاجر لنزح بعض الوقت.

تفضلتي السيدة هاجر، لديك ست دقائق.

السيدة هاجر بن الشيخ أحمد

عفوا السيدة الرئيسة، هناك بعض التشويش، الرجاء إعادة التوقيت.

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة وحكومته في المجلس،

عندما نسأل الناس عن الوضع العام، يقولون أن الوضع العام لا يبعث على الطمأنينة، وعندما تسألهم لماذا؟ يقولون "والله إن البلاد غير صافية". رغم أن جميع الناس يعملون وفي نشاط مستمر ويسافرون ويعيشون مستورين ويتحصلون على قوتهم ويقومون بالبناء الفوضوي ويقترضون للزواج والأموال تدور والإنتاج كاف والحياة مستمرة، إذن لماذا؟ لأن هناك وضع ظاهرا للعيان وهو وضع لا نراه ولا يصارحنا به أحد، وضع يقع طبخه في الخفاء وفي حديث المقاهي، "وعندكشي عندي".

واليوم نريدك أن تصارحنا السيد رئيس الحكومة أكثر بكل شيء حتى لا ينقى كما يقول المثل "يا مزّين من بزّة أش حالك من داخل".

لدينا اليوم مواطنون همهم الوحيد وجود حكومة جديدة كل ستة أشهر وكل واحد يريد حكومة على مقاسه وعلى مقاس طموحاته وانتظاراته ومصالحه الفئوية، وتنسى الناس أن الحكومة تأتي لتقوم بخدمة بلاد بأكملها ولتنفيذ برامج، وهذا يتطلب وقتا لتنفيذها، واليوم لديّ قناعة أنه حتى لو أتينا بحكومة من المريح أو من كفاءات دولية فإنها ستكون غير قادرة على تجاوز العقبات المحفوفة بنا من مطامع سياسية ونهب للمال العام ومحاولات إفشال كل مشروع ناجح وتهديدات بالإضرابات وغيرها.

نحن دائما نبحث عن الأمل le parfait وننسى الأفضل le meilleur ومصالحة الوطن الفضلى، نلاحظ اليوم أن الرؤى الوحيدة لدى البعض هي الانتخابات والفوز بالمقاعد، وأصبحت البلاد تحدّها الاستحقاقات الانتخابية وليست الميزانية ومخطط التنمية والإنجازات والمشاريع، واليوم لم يعد الزمن الاقتصادي يحدّد البلاد بل الزمن السياسي الذي يحدّها وهذا مؤسف جدا.

لديّ العديد من الأشياء أريد ذكرها -السيد رئيس الحكومة- وسأدافع عنها ولا أدري هل أن الوقت يكفي أم أن لديّ الكثير للإدلاء به.

بدأنا اليوم في العديد من الإصلاحات ورغم أنك قدّمتم أرقاما تبعث عن الأمل، المطلوب منّا الحسم نهائيا في بعض المسائل ومنها الإضرابات وتغوّل النقابات وحيادها عن دورها وهو الدفاع عن المطالب المهنية وتحولها إلى آلات لإرضاخ الدولة وابتزازها في الوقت الذي كان من المفروض أن نكون فيه كلنا متآزرين ومتفقين، والوزير أتى لخدمة الشعب ولخدمة قطاع مرفقي وليس لخدمة مصالح فئوية، ولم يعجها أي وزير وتدعي بطولات وهمية ولم يعجها أي برنامج إصلاحي وتريد وزارة على المقاس.

أريد أن أذكّر بأنّ دور النقابات هو الدفاع عن المصالح المهنية فقط لا غير، وليس دورها التدخل في العمل الحكومي والإضراب وإن كان حقا دستوريا لكنه يمارس في حدود القانون وفي حدود احترام استمرارية المرفق العام، والذي هو أيضا مبدأ دستوري وفي نطاق احترام حقوق الغير، يجب اليوم أن نفرض شيئا وحيدا وهو هيبية الدولة والمؤسسات وعلوية القانون.

أين النقابات عندما تنقطع الدروس ويخرج أبناؤنا إلى الشارع ويكونون عرضة للمخدرات والحوادث والاستقطاب الإرهابي والتطرف والاعتصاب والتحرش وغيره؟ أين النقابات في ظاهرة حرق المباني والانقطاع الدراسي؟ أين النقابات أمام ضعف المنظومة التربوية؟

المطلوب منا اليوم إرجاع ثقة المواطن في الدولة وفي مؤسسات الدولة، وهذا لا يكون إلا بتحقيق الإصلاحات وتنفيذ الوعود والمصارحة بالحقائق ووضع حد للإشاعات والأكاذيب والتشويه، والسياسة نصفها مصارحة والنصف الآخر أعمال وأفعال وليست أقوالاً.

المطلوب منكم اليوم إنجاح الانتخابات البلدية التي يجب أن تصير في أوانها والكف عن الشغب ووضع حد للإشاعات حول تأجيلها، ومن يعمل يجد ولا يوجد سوى الفاشلون الذين ليست من مصلحتهم نجاح الانتخابات. يجب أن ننهي إرساء مسار المؤسسات الدستورية الذي نتحمل مسؤوليته ونحن كمجلس تسببنا فيه لأن البعض يحاول تسبيق الولاءات والانتماءات والمحاباة على الكفاءة والاستقلالية والنزاهة، ويجب أن ننسى المحاصصة، ويجب أن يعرف الجميع بأن اليوم معك وغدا لن يكونوا معك، ولهذا فإننا نراهن على الكفاءة فقط ويجب أن ننتخب أشخاصا مستقلين لأن من يكون معك اليوم لن يكون معك في الغد. "وربّي ينصر من أصبح".

سيدي رئيس الحكومة، أين وصلنا اليوم في ظاهرة الفساد؟ لماذا نجد لدى المواطن الإحساس بالإحباط وأن محاربة الفساد قد توقفت؟ لماذا ما زال صغار الفاسدين على المستوى المحلي مفتلين من العقاب؟

نعرف أن محاربة الفساد تتطلب نفسا طويلا، ونحن متفقون معك شرط المصارحة، بيّنوا لنا الحقيقة بخصوص الجوسسة وشبكات الفساد الموجودة في الديوانة والبنك المركزي وغيرها من مؤسسات الدولة التي نخرها الفساد.

اليوم، هل يمكن أن تذكر لنا حقيقة الناجم الغرسلي المحكوم عليه في قضية أمن الدولة؟ نحن ضد الفشل ونريد أن ننجح، للناس الذين يراهنون على فشل الحكومة وفشل الانتخابات والناس الذين يعطلون المنتوجية ويريدون تعطيل المرافق العامة ويجعلونها رهينة مطامعهم السياسية وطموحاتهم الشخصية، أريد أن أذكرهم بقوله تعالى في سورة يوسف بعد:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: "حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ". (صدق الله العظيم).

يجب أن نكون صارمين اليوم مع كل من تسول له نفسه الإساءة لتونس ولشعبها ولسيادتها، ويجب أن نعتبر من تجارب الماضي ومن تجارب دول ليست بعيدة عنا، والمرور من النظام إلى الفوضى أمر سهل كثيرا لكن العودة إلى النظام بعد الفوضى صعب جدا.

لا يوجد لدينا سوى حلّ وحيد للنجاح وهو أن نتجح للنهوض بتونس حتى نكون دائما الاستثناء الذي يقتدى به، يجب أن ننجح لمقاومة الفشل والانتهازية وثقافة التواكل والفساد ورزق "البيليك"، يجب أن ننجح لنثبت للفاشلين بأن تونس واقفة، صامدة، تعمل، نتجح، تدافع، تصدّر وأن تونس لا ترضخ للمراهنة وللإملاءات سواء كانت داخلية أم خارجية ولا للتهديدات ولكي نتجح اخترنا الاستقرار السياسي واخترنا أن نشتر على سواعدا وسنعمل لأنه لا يوجد لدينا خيار آخر سوى العمل والنجاح.

كان الله في عونكم والله ولي التوفيق وشكرا.

السيدة النائبة الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد زهير المغزاوي، لديك ست دقائق.

السيد زهير المغزاوي

شكرا،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة، لم تكن لديّ الإرادة بتاتا في مداخلة لي للحديث عن الحكومة للعديد من الأسباب ولن أذكرها بل سأذكر سببا وحيدا، هذا السبب هو شماتة من العديد من الأطراف في الائتلاف الحاكم، كلما يفشلون يريدون إصااق هذا الفشل في رئيس حكومة ويأتون به لمجلس نواب الشعب "ويا الله يا معارضة هتكوا"- "فنحن لا دخل لنا ولم نفشل وإن هؤلاء الموجودين أمامكم هم الذين فشلوا".

السيد رئيس الحكومة، لم أكن أتمنى أن تتودد بتلك الطريقة لرئيس الجمهورية، لم أكن أتمنى أن تذكرنا كل مرة بأنك ابن نداء تونس، وفي هذا الجانب ما هو الانطباع الذي يعطيه؟ يعطي انطباعا عكس ما ذكرته أن رجل الدولة يفكر في الأجيال، يؤكد أنك تشعر من أين يأتي الخطر، فالخطر ليس من المعارضة والخطر ليس من مجلس نواب الشعب، فالخطر يأتي من "اللّمات" التي تحصل خارج مجلس نواب الشعب والتي قلت عنها في إحدى تصريحاتي بوسائل الإعلام أنها تُقام هكذا للقتل المعنوي لرؤساء الحكومات في تونس.

لكن التونسيين اليوم ماذا لديهم؟ وماذا بين أيديهم؟ ذهب التونسيون في انتخابات 2014 للتصويت وقد فاز في هذه الانتخابات حزبان خدعا التونسيين قبل الانتخابات وقدموا أنفسهم للتونسيين أن كل حزب منهم نقيض الحزب الثاني، وبرنامج كل حزب منهم نقيض برنامج الحزب الثاني. وبعد الانتخابات شكّلوا معا حكومة واحدة وقدموا وعودا انتخابية للشعب، سنذكر شعبنا بهذه الوعود الانتخابية، فكل الوعود الانتخابية التي وقع تقديمها موجودة أمامنا، وسنرى ماذا تحقق من هذه الوعود بعد ثلاث سنوات.

هؤلاء وعدوا شعبنا بإنجاز 16 قطبا تكنولوجيا، وعدوا شعبنا ب800 كلم من الطرقات السيارة، وعدوا شعبنا بأن نسبة النمو لا تقل عن 6 %، وعدوا شعبنا بتكوين 10 آلاف مهندس وتوفير قروض سنوية وكل تلك الوعود التي أطلقت في الحملات الانتخابية، هذا ما بين أيدي التونسيين.

بين أيدي التونسيين أنهم صوتوا لحزبين، شكّلوا حكومة مع بعضهم، جاؤوا في البداية بالسيد الحبيب الصيد ثم أتوا بك أنت في مرحلة ثانية لتحقيق هذه الوعود التي وعدوا بها التونسيين والتونسيات، وماذا حدث بعد ثلاث سنوات؟

نقدّم لكم بعد ثلاث سنوات أرقاما وهي كالاتي: نسبة التضخم 7,1 % والتي كانت في السنة الماضية 4,2 %، المديونية أكثر من 73 % والتي كانت في السنة الفارطة 62 %، سعر الدينار بالنسبة إلى الأورو تقريبا 3 وبالنسبة إلى الدولار تقريبا 2,6 أو 2,7 والتي كانت في السنة الفارطة 2,5 و2,44 %، مخزون العملة الصعبة أصبح 77 واليوم التصدير الذي كان السنة الفارطة 120، نسبة البطالة 15,3 % والتي كانت في السنة الفارطة 15,2 %، أصبح هناك تدهور كبير في المقدرة الشرائية للتونسيين، تجاوز عجز الميزان التجاري 15 مليار دينار في نهاية سنة 2017 والذي كان سنة 2017: 12,6 %.

هي وعود زائفة للجهات.